

السياسي وديناميكية المشاعر الجماعية

بقلم: شانتال موف¹

ترجمة: نور الدين علوش/المغرب

منذ مدة وأنا أؤكد في أعمالي على فكرة مفادها: بأن مجتمعاتنا عاجزة عن طرح المشاكل التي تواجهها بتعبيرات سياسية. فالبحث عن حلول لهذه المشاكل لا يمكن إلا أن تكون ذات طبيعة سياسية محضة وليست ذات طبيعة تقنية. هذا يفترض تعدد في الرؤى للحياة المشتركة وبالتالي هذه الرؤى تحرك الصراع في مجتمعاتنا. مع نهاية التاريخ يمكن الحديث عن نهاية السياسي. أليست هذه الأطروحة مروجة كثيرا في النظرية السياسية والسوسيولوجيا؟ أليس هذا ما تفترضه الأحزاب السياسية؟ نعلن بأن النموذج السياسي الذي يركز على الصراع أصبح نسيا منسيا في مجتمعاتنا، هذه الأخيرة ولجت مرحلة متقدمة من الحداثة المؤسسة على التوافق وعلى نوع من "الرايكية الوسطية". فأني مقاومة للإجماع تصنف في إطار تقليدي وغير صحي. وبالتالي يفقد قيمته في الخطاب السياسي والاجتماعي فالأخلاق فرضت نفسها بقوة وأصبحنا نقيس بها العمل الجماعي. فعوض الحديث عن ثنائية اليمين واليسار أصبحنا نتحدث عن الشر والخير. فمن نتائج هذا التعويض السياسي بالأخلاق هو أن الفضاء العمومي يجد نفسه معوزا بسبب غياب نقاش قوي لبدائل الهيمنة. وهذا ما يفسر قلة تعاطف المواطنين اتجاه المؤسسات الديمقراطية الليبرالية.

1 فيلسوفة بلجيكية.

وهذا ما نلاحظه من معدلات ضعيفة للمشاركة الشعبية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وتزايد شعبية الأحزاب الجماهيرية اليمينية بسبب هجومها على المؤسسات.

هناك العديد من الأسباب التي تدفعنا إلى تحليل غياب منظور سياسي حقيقي. بعضها مرتبط بسيطرة النموذج النيو الليبرالي للعولة، والبعض الآخر مرتبط بالمكانة المهمة للفردانية الاستهلاكية في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

من الواضح ان سقوط الشيوعية وغياب النزاعات الايديولوجية التي أطرت المخيال السياسي للقرن العشرين، ساهم في إضعاف المرجعيات السياسية في مجتمعاتنا. فانعدام التباينات بين اليمين واليسار يعتبر السبب الرئيسي في انحراف الفضاء السياسي وتأثيره السلبي على الديمقراطية.

نقد النظرية الديمقراطية الليبرالية

باعتباري فيلسوفة سياسية اهتم كثيرا بالدور الذي تلعبه النظرية في انحراف أي تصور لعالم سياسي محض. منذ سنوات تم تعويض الفهم الكلاسيكي للديمقراطية التي في الحقيقة تمثل مختلف المصالح؛ براد يغم الديمقراطية التشاورية. فمبدأها هو ان الأسئلة السياسية ذات طابع أخلاقي وبالتالي من المحتمل ان تعالج بطريقة عقلانية. حسب هذا التصور فالهدف من المجتمع الديمقراطي هو الوصول إلى إجماع عقلائي. بإتباعنا الإجراءات التشاورية يمكننا أن نصل إلى قرارات منصفة تأخذ بعين الاعتبار كل المصالح. كل من يشكك في هذا الأمر ويعتبر ان السياسي هو مجال يسوده الخلاف؛ يعتبرونه مهدد للديمقراطية. كما يؤكد ذلك هابرماس في كتابه "جوابا على المشاركين في الندوة" إذا كانت أسئلة العدالة لا يمكنها تجاوز التأويل الذاتي الأخلاقي لمختلف أشكال الحياة، وإذا كانت صراعات الحياة وتعارض القيم تثري نقاش القضايا الإشكالية: إذن يمكننا ان نصل في تحليلنا الأخير إلى مقارنة كارل شميت لمفهوم السياسة. "فالاتجاه الذي يخلط بين السياسة والأخلاق ويتجه نحو المعنى العقلاني والعالمي، يمنع ظهور الاختلاف الذي لا يفارق السياسة إطلاقا، مما يجعلها تعوض السياسي بمقولات قانونية وأخلاقية معتبرة من شأنها ان تمكننا من الوصول إلى قرارات منصفة. فهناك رابط قوي بين هذه النوع

من الديمقراطية وتراجع مفهوم السياسي. لهذا يجب ان نحترس من القول بان الديمقراطية التشاورية تمثل تقدما. مما لاشك فيه ان الديمقراطية لتشاورية تمثل ما يسمى "التيار الثالث" وخارج التصنيفات التقليدية لليسار واليمين.

فأظن انه هذه المنظورات "ما بعد السياسية" هي من تجعلنا عاجزين عن طرح التساؤلات وتقديم الإجابات والوصول إلى حلول سياسية. فأعمال راولز تذهب في هذا السياق حيث تم تعويض السياسي بمقولات قانونية. فهكذا نجد راولز يعتبر المحكمة العليا، تمثل المثال الأبرز على ما يسميه "الاستعمال الحر للعقل العمومي". وفي نفس السياق يجعل دووركين من دور القانون المؤول الأكثر نباهة لأخلاقيات السياسة. فحسب دووركين فالمسائل الأساسية للمجموعة السياسية مثل التربية والشغل وحرية التجمع، يمكن معالجتها جيدا من طرف القضاة بشرط تأويلهم للدستور على ضوء مبدأ المساواة السياسية.

هذا لا يسمح لهامش كبير من النقاش في الفضاء السياسي. فالمقاربة البراغماتية التي قدمها رورتي، حتى ولو قدمت نقدا لادعا للمقاربة العقلانية، فلن تشكل البديل المطلوب. وحتى رورتي يصل إلى مفهوم الإجماع. صحيح ان هذا الأخير غير مرتبط بالحجاج العقلاني. لكن رورتي يعتبر أن الإجماع وإزالة الصراع يمكن فيها الاعتماد على الإقناع و"التربية الوجدانية". في الحقيقة يمكن القول بان الوضعية الحالية تكمل الاتجاه المسجل حسب كارل شмит في داخل الليبرالية: إفراغ مفهوم السياسي وتعويضه بمقولات قانونية واقتصادية أو أخلاقية. اعرف ما يمكن ان يظهر كتناقض وبل انحراف، توظيف نظرية راولز باعتباره خصما سياسيا لدودا في علاج نقائص المنظرين الليبراليين. مع ذلك أظن أننا نأخذ دائما الانتقادات القوية أكثر من عبارات المديح.

ما يثيرنا في مقاربة شмит هو تركيزها على العيب الأساسي لليبرالية: عدم قدرتها على فهم خصوصية السياسي. في هذا السياق يكتب "التفكير الليبرالي يقصي أو يتجاهل كلية بطريقة منهجية، الدولة والسياسة للتحرك في فضاءين غير متجانسين: الاقتصاد والأخلاق..، الروح والأعمال، الثقافة والثراء.

فهذا العيب النقدي اتجاه الدولة والسياسة يفسر بكل وضوح عن طريق مبادئ نظام يفرض ان كل فرد يبقى (كتاب مفهوم السياسي). بإيجاز الفردانية التي

يحتضنها الفكر الليبرالي تجعله غير قادر على فهم تكون الهويات الجمعية. اذ ان السياسي يهتم كثيرا بهذه الهويات الجمعية أي ال "نحن" مقابل ال "هم". فالسياسي لصيق بالصراع والنزاع فاختلافه الخاص كما قال راولز يكمن في التمييز بين العدو والصديق. ليس من المدهش ان تكون الليبرالية غير قادرة على فهم السياسي، مادمت العقلانية تستلزم نفي الصراع. فالليبرالية مفروض عليها القيام بعملية النفي: لأننا وباعارة الاهتمام لحالة اتخاذ القرار التي لا يمكن تفاديها، نجد ان الصراع يشير إلى استحالة الإجماع العقلاني. فنفي الصراع هو ما يمنع النظرية الليبرالية من توجيه الديمقراطية التوجه الصحيح.

فالبعد الصراعى للسياسي لا يمكن ان يندثر، بمجرد اننا ننكر وجوده. فتمني الليبرالية زوال هذا البعد لن يؤدي إلا إلى الضعف. فهذا العجز واضح أكثر حينما تكون الليبرالية في مواجهة ظهور تيارات صراعية التي عليها الانتماء إلى زمن كامل قبل ان ينح العقل في مراقبة المشاعر الجماعية المسماة تقليدية. وهذا ما يجعلني قابل لفهم صعوبات أمام ظاهرة الشعبوية لليمين في أوروبا. اذن علينا ان نسمع لشميت حينما يؤكد "ان لا يمكننا فهم الظاهرة السياسية بتجاهل هذا الاحتمال الملموس للمجموعات السياسية بين الأصدقاء والأعداء مهما كانت إسقاطاته على الحكم الميال حول السياسية من وجهة نظر دينية، أخلاقية، جمالية أو اقتصادية". (شميت ن م ص 75-76).

فهذا الحدس الأساسي أظن بان شميت على حق حينما يقول: بان السياسة لصيقة بالصراع في المجتمعات البشرية. من هنا يجب أن ننطلق في تأملات حول أهداف السياسة الديمقراطية. لم يطور شميت، قط، حدوسه على المستوى النظري. وهذا ما سأحاول فعله بتوظيف مختلف التيارات الفلسفية المعاصرة في مقارنة نقدية صارمة.

فهذا النقد يشير إلى كيف أن الليبرالية تفترض منطقاً يعتمد على تصور الكائن كحضور، وبالتالي تنظر إلى الموضوعية باعتبارها ملازمة للأشياء نفسها. لهذا السبب فهي غير قادرة على فهم صيرورة تدمير الهويات السياسية. فالليبرالية غير قادرة على فهم ان الهويات في بنائها تدخل في صراع مع هويات أخرى. ونفس الأمر نجده عند الليبراليين الذين لا يتصورون ان الموضوعية الاجتماعية لصيقة

بوجود علاقات السلطة. بعبارة أخرى يرفضون القبول بان الموضوعية الاجتماعية هي سياسية في هيئتها الأخيرة.

وهذا ما تغطيه عبارة "المكون الخارجي". فهذا الأخير سكه الكاتب هنري يتاتين بالرجوع إلى مصطلحات دريدا مثل "الهامش" و"الاثر" و"الاختلاف". فالمفهوم يشير إلى إن بناء الهويات يقتضي تأسيس الاختلاف المرتبط اشد الارتباط ببنية تراتبية. (شكل ومادة، ابيض واسود، رجال وساء..)

عندما نفهم بان أية هوية تتأسس على الاختلاف مع أخرى والذي يجعل من الآخر خارجا، آنذاك يمكن صياغة التقابل بين العدو والصديق بطريقة جديدة التي اعتمد عليها شмит كثيرا في فهم لماذا العلاقات الاجتماعية لصيقة كثيرا بمفهوم الصراع. كما أشرت سابقا فالهويات السياسية هي هويات جمعية تمثل النحن في مقابل الهم. هذا يعني بالضرورة ان اية علاقة هي صراعية. بالمقابل هناك إمكانية دائما لان تتحول هذه العلاقة إلى تقابل بين الصديق والعدو. فهذا الأمر يتحقق عندما يصبح الاختلاف الذي يجسده الهم يهدد هويتنا أو وجودنا. انطلاقا من هذه النقطة فعلاقة النحن/الهم سواء أكانت دينية أو عرقية أو اقتصادية تصبح مصدر النزاع والصراع. فالعنصر الأساسي الذي يمكن الاحتفاظ به هو ان شرط إمكانية تكون الهويات السياسية يمثل في الوقت نفسه الشرط لاستحالة اندثار مفهوم الصراع والنزاع في المجتمع. فالبعد الصراعى هو محتمل في أي مجتمع كما يجب ان يشير إلى ذلك شमित. فهذا البعد الذي اسميه "السياسي" والذي يجب ان اميزه عن "السياسة" اي مجموع الممارسات والمؤسسات الهادفة إلى إقامة نظام سياسي للتعايش الإنساني في شروط دائما صراعية. من اجل توظيف المصطلح الهيدغري يمكن القول بان السياسي يتموقع في انطولوجيا، أما السياسة فهي تنتمي إلى مجال الحياة المعيشة للإنسان.

التعددية الصراعية

يمكن للاعتبارات السابقة ان تكشف عن مصدر قناعاتي؛ حتى نفهم طبيعة السياسة الديمقراطية والرهانات التي عليها مواجهتها، يجب ان نتجاوز البراديغمين السائدين في النظرية الديمقراطية. فالنموذج المؤسس على تجميع المصالح يعتبر

الفاعلين السياسيين في سياق بحثهم عن مصالحهم الشخصية يحققون المصالح العامة. بالنسبة للنموذج التشاوري فانه يعتمد على دور العقل والاعتبارات الأخلاقية. فهذه النماذج تناست دور ما نسميه **بالمشاعر الجمعية**. إذ اننا لا يمكن ان نفهم السياسة الديمقراطية بدون ان نأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه المشاعر الجمعية في تكوين الهويات الجمعية. لهذا اقترح نموذجا جديدا للديمقراطية اسميه "الديمقراطية الصراعية". فهذا النموذج سيعالج كل القضايا التي تركاها النموذجين السابقين. بإيجاز فهذا النموذج نقدمه كالتالي: وجود السياسي كما عرفته سابقا باعتباره الرهان الأساسي للسياسة في المجتمعات الديمقراطية يرتبط أساسا بتدجين العداوة أو الجهود المبذول لنزع فتيلة الصراعات في علاقات الإنسانية. حقيقة فالسؤال السياسي الأساسي ليس هو كيفية الوصول إلى الإجماع العقلاني أي إجماع نصله بدون إقصاء مادام يمكننا تكوين هويتنا الجمعية الـ "نحن" بدون الرجوع إلى الـ "هم". وكما اشرنا إلى ذلك سابقا فالأمر مستحيل. فالمسألة السياسية القوية هي تحديد طريقة للتمييز بين "النحن" و"الهم" وأن تكون متلائمة مع الاعتراف بالتعددية. لا يجب ان نزيل الصراع من المجتمعات الديمقراطية، بحيث أن الديمقراطية نفسها جاءت لتنظمه وتشرعنه. وكذلك فالديمقراطية تفترض النظر إلى الآخرين ليس باعتبارهم أعداء وإنما خصوم؛ حيث يكن الصراع الفكري بينهم قويا وبعبارة أخرى يلزم ان لا يأخذ النزاع شكلا "لصراع بين الأعداء" ولكن صراعا بين الخصوم. وهكذا يمكننا القول بان غاية السياسة الديمقراطية هو تحويل الصراع بين الأعداء إلى صراع بين الخصوم.

فالمقولة المركزية للسياسة الديمقراطية عليها ان تكون مقولة الخصم. بمعنى المخالف الذي نتقاسم معه قيم الحرية والديمقراطية ونختلف في المعنى الذي يعطيها لها. فالخصوم يتواجهون لأنهم يتنافسون على أي تأويل لتلك المبادئ عليه ان يصبح مهيمنا. لكن لا يشكون في مصداقية الخصوم ولا يمنعونهم من الترويج لأفكارهم لدى الشعب. فهذه المواجهة بين الخصوم هي ما اسميها الصراع بين الخصوم الذي يؤشر على الديمقراطية الصلبة. (شانتال موف، تناقض الديمقراطية، لندن).

المهمة الأساسية في هذا النموذج ليست إقصاء المشاعر الجماعية أو إبعادها إلى المجال الخاص، بغية تحقيق إجماع عقلاني في الفضاء العمومي، وانما ارضائها بخلق

أشكال هويات جمعية حول أهداف ديمقراطية. ولتفادي أي سوء للفهم، تحذر الإشارة إلى أن مفهوم الخصم الذي استعمله يختلف كلية عن ما نجده في الخطاب الليبرالي. على عكس ما تفترضه الليبرالية فالطابع الصراعى لم يزل بل سميناً به إلى مرتبة عالية. فما يعنون به الليبراليون الخصم فهو في الحقيقة منافس. فيتصورون المجال السياسى على أنه مجال محايد، حيث تدخل كل التيارات في تنافس. فههدف هذه التيارات هو ازاحة الخصوم من أمكنتهم ليحتلوها فقط بدون معالج مشكلة الهيمنة أو التغيير العميق لعلاقات السلطة. بإيجاز لا يتعلق الأمر سوى بتنافس بين النخب. في النموذج الصراعى فالعكس هو الحاصل فالصراع بين مشاريع هيمنة لا يمكنها الالتقاء عقلاً لأنها لا واحدة من تلك المشاريع يمكنها أن تنتصر. فالمواجهة حقيقية لكن تنظم حسب القواعد والإجراءات الديمقراطية المقبولة من طرف الخصوم.

أن المنظرين الليبراليين غير قادرين على تقبل وجود نزاع اجتماعى أصيل وأنه ليس هناك إمكانية للوصول إلى إجماع عقلى للمشاكل السياسية... فلا وجود للديمقراطية نشيطة بدون صراع الأفكار. حسب هذا الرأي فإنه يوجد دائماً خطراً تعوضه الديمقراطية بمواجهة بين قيم أخلاقية لا يمكنها التصالح، وهويات جوهرية.

فالتركيز على الإجماع والنفور من المواجهة يؤدى إلى لامبالاة الجماهير سياسياً. لهذا السبب فالجتماع الديمقراطى بحاجة ماسة إلى نقاشات سياسية حقيقية حول مختلف البدائل. إذن يجب التوفر على هويات سياسية مختلفة تدور حول تيارات متعارضة أو بتعبير نيكلاس لومان يجب الحصول على تمييز من القمة أي اختيار حقيقى للسياسات المقدمة من طرف الحكومة والمعرضة. بحيث أن الإجماع ضرورى فيجب أن يواكب من طرف الاختلاف.

فالإجماع حقيقة هو لازم بخصوص المؤسسات المكونة للديمقراطية والقيم الأخلاقية السياسية المحفزة للتيارات. لكن هناك دائماً اختلاف حول المعنى المعطى لهذه القيم والطريقة التي بإمكانها أن تطبق هذه القيم. في الديمقراطية التعددية فالاختلافات ليست شرعية فقط بل هي أساسية. بحيث يتجمع المواطنون بطرق مختلفة، بالإضافة إلى أنها هي المادة الأساس في السياسات المناقشة. فحينما تغيب

الدينامكية عن الديمقراطية لا يمكن للمشاعر الجمعية ان تتمظهر بطريقة ديمقراطية. فعلى هذه الأرضية تنمو مختلف أشكال هويات وجودية متمحورة حول الدين أو العرق أو حول قيم أخلاقية لغير متصالحة فيما بينها.

خارج ثنائية اليمين واليسار

فما يلاحظ من احتفال بمحو التباينات بين اليمين واليسار يثير فينا الشك. ونفس الامر ينطق على الذين يقترحون تصورا سياسيا خارج ثنائية اليمين واليسار. فالديمقراطية لكي تقوم بدورها عليها ان تركز على المواجهة التي تكون أحيانا قوية محتدمة بين مختلف التشكيلات السياسية. فصراعات الخصوم يمكن ان تأخذ أشكالا مختلفة ومن الوهم الاعتقاد بإمكانية زوال الصراع. حتى تتمكن من تحويلها إلى نوع من صراع الخصوم بحيث تتمحور الصراعات حول هويات ومنظورات سياسية متعارضة. وفي هذا السياق يجب ان نظهر النتائج السلبية لبعض لأطروحات السائدة. وأشار بالذكر إلى أطروحات اولريش بيك وانطوني غيدنز التي تعتبر ان اية محاولة للدفاع عن نموذج "صراع الخصوم" هو محاولة يائسة.

فالنموذج المتمحور حول الصديق - العدو في المجال السياسي يعتبرونه مرتبطا بالمرحلة الصناعية الكلاسيكية أي الحداثة الأولى. فنحن مقبلين الآن على طور جديد من الحداثة سموها "تأملية". حيث هذه المرحلة يتركز فيها الاهتمام على ما "تحت السياسي" المنشغل بقضايا الحياة والموت.

فهذا التصور يعتمد على قناعة التي هي أساس الديمقراطية التشاورية حيث من الممكن إزالة الطابع الصراعى عن السياسية. فعلاقة صديق - عدو تم محوها سابقا. يمكن القول بانه في مجتمعاتنا ما بعد الصناعية لا نجد هويات جمعية مؤسسة على التعارض بين النحن والهم. فالحدود السياسية التقليدية تلاشت اذن يجب حسب بيك "إعادة اختراع السياسة". بالإضافة إلى ان النسبية المعقدة والشكية التي تتفوق اليوم تمنع من ظهور العلاقات الصراعية. سنلج مرحلة مزدوجة حيث لا احد يمتلك الحقيقة وبالتالي تنضج شروط ازدهار العلاقات الصراعية. هكذا بالنسبة له فلاشيء يدفع بوجود علاقات صراعية. فاية محاولة بالتفكير بخلفيات اليمين واليسار وتحديد الخصم ستبقى بدون قيمة. ستكون قديمة بتعبير توني بلير تغيير "العامل القديم".

من المفترض ان البعد الصراعى للسياسة ينتمى إلى الماضى. فالساعة اتية لتكون الديمقراطية توافقية وغير مسيسة. فالمصطلحات الأساسية للخطاب السياسى من الان فصاعدا هي الحكومة الجيدة، والديمقراطية غير الحزبية. لكن على العكس يمكن ان نعتبر ان عجز الأحزاب السياسية التقليدية عن تقديم هويات متمحورة حول منظورات متعارضة هو السبب فى شعبية أحزاب اليمين الشعبوية. فى الحقيقة فالأحزاب الشعبوية لليمين فهي وحدها قادرة على تعبئة المشاعر الجماعية وإبداع أشكال جماعية للهوية. بخلاف الذين يعتقدون بان السياسة تتحرك لدواعى فردانية فهم واعون حقا بان تشكيل هوية النحن يجب ان تكون فى مقابل المهم.

وهذا ما يستلزم تكوين هويات جمعية. فمكمن قوتهم تكمن فى تمحور الهوية حول مفهوم الشعب. اذا اضفنا إلى هذا تحت ذريعة الحداثة فالأحزاب السوسيوية الديمقراطية تمثل مصالح الطبقات المتوسطة ولا تلتفت إلى الطبقات الشعبية. فلا نتفاجأ من تزايد الاعتراض الجماعى للمجموعات التى تعاني من الإقصاء والظلم الاجتماعى. فى سياق غياب بديل للعولمة الذى يجب فيه ان نقبل بكل الاملاءات، اذن ليس من المدهش ان يتزايد الإقبال على القائلين بوجود البديل وإمكانية إرجاع السلطة للشعوب. عندما تفقد السياسة الديمقراطية قدرتها على اثاره نقاش حول الطريقة التى ننظم بها حياتنا المشتركة وتقف فقط على ضمان الشروط الضرورية لعمل فعال للسوق. فتجتمع هذه الشروط لتدخل الديماغوجيين الموهوبين. فجزء من نجاح الأحزاب اليمين الشعبوية يرجع إلى ترويج الأمل بالتغيير. بالفل فهو امل واهم لانه مؤسس على مقدمات خاطئة واليات اقضاء غير مقبولة التى تلوح بورقة المهاجرين. لكن ماداموا هم الوحيدين الذى يوظفون المشاعر الجماعية فهم يقدمون وحدهم البديل وتزايد شعبيتهم. لكسب التحدي لا بد من فهم الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظهورهم. وهذا يتطلب نظرية تفترض وجود البعد الصراعى للسياسة.

السياسة فى المرجعية الاخلاقية

من المهم القول بان الإدانة الأخلاقية لليمين المتطرف لن توقف تزايد قوته وشعبيته. وهذا ما يفسر بان الجواب الذى نقدمه لهذه الظاهرة ليس فعالا. فردود

الأفعال الأخلاقية تمثل صدًى "لما بعد السياسة" والأمر ليس مفاجئاً. هذا يعني بأن دراستها تعطي إمكانية لفهم الطريقة التي تظهر بها مختلف الصراعات السياسية. كما اشرت سابقاً فالخطابات السياسية السائدة تتمسك بنهاية الخصام السياسي وقدم المجتمع التوافقي خارج ثنائية اليمين واليسار. لكن كما رأينا سابقاً فالسياسة تفترض دائماً وجود النحن مقابل الهم. لهذا فالإجماع المبجل من طرف المدافعين عن ديمقراطية غير حزبية لن يمكنهم من التخلص من تحديد حدود جديدة أو محاولة تعريف الخارج أي تحديد الهم لضمان توافق النحن. وهؤلاء الهم ما نصفهم باليمين المتطرف. فهذا الأخير يتكون من مجموعات وأحزاب مختلفة تتباين ما بين الحركات المتطرفة مثل النازيين الجدد وأحزاب اليمين التسلطي بالإضافة إلى الأحزاب الشعبوية لليمين. فتركيبهم يتميز بعدم التجانس مما يجعلنا عاجزين عن فهم طبيعة وأسباب ظهور اليمين الشعبوي الجديد حتى ولو أدت إلى ضمان الديمقراطية الأشداء. بالفعل منذ أن تخلت السياسة عن فكرة الخصومة السياسية فالهم الذين يمكن أن يضمّنوا النحن لا يمكنهم أن يصبحوا خصوماً سياسيين.

فاليمين المتطرف أصبح الآن نافعا: بحيث أن من الممكن وضع الحدود الأخلاقية لبيان الديمقراطيين الطيبين وشرطنة اليمين المتطرف. الذي يمكن أن يدان أخلاقياً أو بدل من أن ينافس سياسياً. لهذا فإن الإدانة الأخلاقية وتأسيس نطاق صحي هي الأجوبة الضرورية على صعود التيارات اليمينية المتطرفة.

بالفعل أصحاب المقاربة "مابعد السياسية" هم على خطأ. فمفهوم الصراع لم يتجاوز من قبل الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بحقوق الإنسان أو الإتيقا. فالسياسة باعتبارها صراعاً مازالت حية ونشيطة حتى ولو انتشرت في المرجعية الأخلاقية. فالحدود بين النحن والهم لم تندثر بعد، بل على العكس جددت بدون فتور. لكن مادامت هذه الحدود لم تتمظهر سياسياً فهي بحاجة إلى خلفية أخلاقية: من جهة هناك النحن الطيبون وهناك الهم الأشرار. فتخوفي هو أن تجذر السياسة في المجال الأخلاقي لن يسمح بظهور فضاء عمومي من النوع الصراعى الضرورى لحياة ديمقراطية قوية. فعندما نحدد الخصم أخلاقياً وليس سياسياً، فنحن نوجهه باعتباره عدواً وليس خصماً. مع الهم الأشرار يمكن إقامة نقاش من النوع الصراعى يمكننا من إزالتهم. يجب أن نكون واضحين من الآن فصاعداً بأن المقاربة التي تعظم تجاوز

علاقة عدو - صديق تؤدي في الحقيقة عن طريق ابداع هم باعتبارهم أعداء مطلقين إلى دعم النموذج الصراعى الذى اعتبر مع ذلك ميتا، عوض العمل على تأسيس فضاء عمومى صراعى من شأنه دعم الديمقراطية. فالذين يعلنون نهاية الصراع فى المجال السياسى لصالح المجتمع التوافقى فهم يعرضون مستقبل الديمقراطية للخطر. فهم بذلك يهيئون الأجواء لظهور التيارات السياسية الصراعية التى لا تمر عبر قنوات المؤسسات الديمقراطية. بدون تغير عميق لتصورنا للسياسة فى مجتمعاتنا الديمقراطية وبدون محاولة جادة للجواب على المشكل المطروح بغياب اشكال الهوية تسمح بتعبئة ديمقراطية للمشاعر الجماعية فالتحدي المطروح من قبل اليمين المتطرف لن يندثر بالرغم من التراجع الذى تعرفه فى هولندا والنمسا.

حدود سياسية جديدة ترسم فى اوروبا بحيث أصبح التمييز القديم بين اليمين واليسار يعوض لصالح تمييز اخر غير مثمر من الناحية الديمقراطية. لهذا من المهم التراجع عن وهم المجتمع التوافقى وإبداع فضاء عمومى من النوع الصراعى. بتحجيمنا لنداءات العقل والاعتدال والتوافق يتبين ان الأحزاب السياسية الديمقراطية لا تفهم منطق السياسى. ولا يفهمون بان عليهم التصدي لليمين الشعبوي بتعبئة المشاعر الجمعية لتكون فى خدمة الديمقراطية. ما لا يفهمونه هو ان السياسة فى المجتمعات الديمقراطية عليها ان تشتغل على الرغبات والاستيهامات الجمعية. عوض مقارنة المصلحة بالإحساس والعقل بالمشاعر؛ عليهم تقديم أشكال جديدة للهوية من شأنها منافسة تلك المقدمة من طرف الأحزاب الشعبوية. هذا لا يعنى ان نزيل العقل من المجال السياسى، لكن يجب ان تكون مكانته مفكر فيها من جديد. انا مقتنعة بان رهان هذا المشروع لن يصب إلا فى مصلحة الديمقراطية.

المراجع:

- 1-Jurgen habrmas reply to symposium participants cardozo law review vol 14 n 4-5 p. 1493
- 2- Carl schmitt la notion de politique theorie de partiszn paris calmann levy 1972 p. 117
- 3- Ibid op cit pp 75-76
- 4- Chantal mouffe the democratic paradox londres verso 2000